والخلطه مع احدهما بل ان كان نصيب الحر المسلم نصابا زكاه والا فلا
ولابد من الاشتراك والخلطه جميع السنة ولو افترقا الملاك في ما يشترط
الاتحاد فيه زمنا طويلا مطلقا او يسيرا بقصد من المالكين او احدهما
او بتقدير للتفرق سواء في ذلك الماشيه وغيرها ولو اخذ الساعي الواجب من مال احدهما اجزاء ورجع بحصة شريكه من القيمه عليه فلو
تنازعا في قيمه المأخوذ فالقول قول المرجوع عليه لانه غارم والاظهر
تاثير خلطة الثمر والزرع والنقد وعروض التجاره باشتراكهما او
مجاورته لعموم الحديث بشرطان لا يتميز في خلطة الجوار الناطور بالمهمله
وهو حافظ النخل والشجر والجرين وهو موضع تجفيف الثمر وتخليص الحب
والدكان والحارس ومكان الحفظ ونحوها كمتعهد وماء وحراث
وعامل وجذاذ ونخل وملقح ولقاط وكيال ومكيال ووزان وميزان للتاجرين
في حانوت واحد وبيدر وهو محل دياس الحنطه ونحوها وصورتها
ان تكون لكل صنف نخيل او زرع في حايط واحد او كيس دراهم في صر
ق واحد او امتعه تجاره في دكان واحد وليس المراد ان ما يعتبر
اتخاذه يجب ان يكون واحدا بالذات بل ان لا يختص مال واحد منهما
به فلا يضر التعدد حينئذ ولوجوب زكاه الماشيه اي الزكاة فيها
كما باصله شرطان غير ما مر احدهما مضي الحول في ملكه قال
صلى الله عليه وسلم لا زكاة في مال حتى يحول عليه الحول لكن ما نتج
من نصاب يزكى بحوله اي النصاب بان وجد فيه مع مقتضي الزكاة
من جهة العدد كخمسة شاة نتج منها احدا وعشرين فيجب شاتان وكما يجب
شاة ولده اربعين ثم مات وتم حولها على النتاج فيجب شاة وذلك
لان المعنى في اشتراط الحول ان يحصل النما والنتاج نما عظيم فيتبع
الاصول في الحول وان مات فيه ويعتبر انفصال كل الجنين فلو تم

الحول

الحول قبل فلا حكم له وما نتج من دون نصاب وبلغ به نصابا فابتدا
حوله من حين بلوغه كما صله ويعتبر ان يكون النتاج والاصل ملك شخص
واحد ملك السخال بسبب ملك الامهات فلا يضر المملوك بشرا او
غيره كهبه او ورث الى ما عنده في الحول لانه ليس في معنى النتاج
وان عم اليه في النصاب مثال ملك ثلثين بقر ستة اشهر ثم اشترى
عشرا فعليه عند تمام كل حول للعشر بعه مسنه وعند تمام الحول الا
ول للثلثين تبيع ولكل حول ثلاث ارباع مسنه فلو ادعا المالك
النتاج بعد الحول صدق اذ الاصل عدم وجوده قبله فان اتهم كان
قال كنت بعت المال في اثنا الحول ثم اشتريته واتهم الساعي في ذلك
حلف ضد با فان امتنع منها فلا شي عليه ولو زال ملكه في الحول
بجميع او غيره فعاد بشرا او غيره او بادل بمثله كابل بابل او بنوع
اخر كابل ببقر استانف الحول لانقطاع الاول بما فعله وان تصدقه الف
ا بعكروه من الزكاة والشرط الثاني كونها سايمه على ما ياتي ببيانه
قال صلى الله عليه وسلم في صدقه الغنم في سايمتها وفي خبر في كل سايمه ابل في كل
اربعين الى اخره دل بمفهومه على نفي الزكاة في معلوفه الغنم وقيس
بها معلوفة غيرها ما ذكر واختصت بالزكاة لتوفر مونتها بالرعي
في كلا مباح ولو اسيمت في كلا مملوك وقلت قيمته بحيث
لا يعد مثله كلفه في مقابله نمايها فسايمة والا فمعلوفه ان علف
معظم الحول ليلا ونهارا فلا زكاه فيها والا بان علفت دون معظمه
ومنه ما لو كانت تسام نهارا وتعلف ليلا في كل السنه فالاصح ان علفت
قدر ما يعيش بدونه بلا ضرر بين وجبت زكاتها القلته والا بان
لم يعيش بدونه او عاشة بدونه مع ضرر بين فلا تجب زكاة
فيها والماشيه تصبر عن العلف اليوم واليومين لا الثلاثه ولو قصد

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)